DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

التحليل الجغرافي لإتفاقية الإطار الستراتيجي العراقية الأمريكية 2008

وصفي حبيب أحمد البلداوي *

مثنى مشعان المزروعي

الجامعة المستنصرية / كلية التربية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2022/7/19

تاريخ التعديل : 2022/8/1

قبـول النشـر: 2022/8/7

متوفر على النت: 2023/4/16

الكلمات المفتاحية :

التحليل الجغرافي ، الإطار الستراتيجي ، اتفاقية .

الملخص

تسعى الولايات المتحدة الامريكية دائما ومن خلال سياساتها ومراعاة مصالحها الى أجراء مراجعات لأتفاقية الإطار الستراتيجي، لاسيما ما يتعلق بسحب القوات الأمريكية من العراق (SOFA)، لأنها غير جادة في تطبيق ذلك الجانب من الاتفاقية، فهي تسعى لأبقاء عديد قواتها وتعمل دائما الى زيادة هذا العدد وحسب الظروف التي تمر بها المنطقة، والتي تتسم بعدم الاستقرار، كما انها تخلق الذرائع لتثبيت هذا الوجود ليكون تواجد عسكري وقواعد دائمة، ومن خلال البحث ظهر ان العراق وبعد عام 2011 اخذ يتجه نحو الاستقرار السياسي والأمني، وبدأت تنتفي الحاجة لوجود القوات الأمريكية على أرض العراق، وهذا يخالف تمام الإرادة الامريكية، لان التحسن الاستقرار السياسي والأمني سوف تجعل المواطن يتسائل، ما الداعي من وجود قوات الاحتلال الأمريكي لاسيما وان هناك اتفاقية تلزمها بالخروج؟.

أن الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية لأتفاقية الإطار الأستراتيجي العراقية الأمريكية أعطت بعداً لقيام نظام سياسي ديمقراطي يرتبط بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودول جواره الجغرافي ومحيطه الإقليمي والعربي، تقوم على أساس المصالح المشتركة وأحترام سيادة العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والعمل على دعم هذا النظام الديمقراطي لديمومته واستمراره رغم الخلافات والصراعات الداخلية، ورغم رغبة ودعم معظم دول الجوار الجغرافي للعراق لتغيره، لذلك فأنها سعت لتخفيف من حدة تأثير العقوبات المجحفة التي فرضت على الشعب العراقي، لكن الملاحظ أن ماورده في الأتفاقية كان مجرد مواد مدونه على ورق، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلتزم بالوعود والبنود التي تم الأتفاق عليها بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا قوض من قوة النظام السياسي وجعله عرضه للهزات السياسية دائما، وتحت الضغوط الداخلية والتي تمارسها دول الجوار الجغرافي والمحيد الإقليمي والعربي.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمـة:

يمر العراق بمشاكل عديدة بعد غزوه سنة 2003، حيث ان قوات الاحتلال دمرت البنى التحتية للكثير من المؤسسات وحافظت على القسم الذي تستفاد منه وله تاثير على المستوى الدولي مثل وزارة النفط العراقية وكل المؤسسات المرتبطة بها، وكانت من اهم المؤسسات التي دمرت المؤسسة الأمنية بكل أجهزتها ومفاصله، وهذا أدى الى انهيار الدولة بشكل كامل، وأصبحت عاجزة عن تأدية كل وظائفها، ولان الشعب العراق شعب حي فقد دخل في مقاومة شرسة مع قوات الاحتلال، وقد نتج عن هذه المقاومة التي اخذت شكلين من المقاومة، مقاومة سياسية وأخرى مسلحة ضغوطات كبيرة على القوات الغازية اثمر هذا الضغط في سنة 2008 عن تنظيم اتفاقية بين قوات الاحتلال والحكومة العراقية التي شكلت في ظل الاحتلال، سميت هذه الاتفاقية ب(اتفاقية الاطار الستراتيجي) وقد دخلت حيز التنفيذ في العام نفسه، وتعد هذه الاتفاقية بمثابة إطار جديد

*الناشر الرئيسي : E-mail : muthanamamashan@yahoo.com

يعمل على رسم مسار العلاقات العراقية – مع قوات الاحتلال الأمريكية، ومن المفترض ان تسهم هذه الاتفاقية في زيادة الدعم السياسي والاقتصادي والآمني للعراق، وعدم التدخل في شأنه الداخلي والمساهمة في بناء النظام الديمقراطي في العراق، ومن بين اهم ما نصت عليه الاتفاقية على سحب قوات الاحتلال الأمريكية من العراق، لاسيما وأن العراق لم يعد بحاجة لمساعدة قوات الاحتلال في حفظ الامن والاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي متمثلا بالتداول السلمي للسلطة.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث بالسؤال الاتي: -

ما هي الأبعاد الجغرافية السياسية الأمنية والعسكرية لاتفاقية الإطار الستراتيجي العراقية الأمريكية؟

فرضية البحث: الفرضية هي أجابه اولية تخمينية على سؤال المشكلة والفرضية هي:-

أن لاتفاقية الاطار الستراتيجي العراقية. الأمريكية الكثير من المؤشرات والأبعاد الجغرافية السياسية حيث أنعكست هذه الاتفاقية على الجوانب السياسية والأقتصادية والأمنية والعسكرية.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من خلال أهمية اتفاقية الاطار الستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، فالاتفاقية تعد دليل استرشادي للعلاقة العراقية- الأمريكية مثلما عدت انطلاقة رسمية للعلاقات متعددة الجوانب السياسية ولاقتصادية والأمنية والعسكرية، رغم أن العلاقة اخذت طابع تنامي التوتر والخلافات في المرحلة التي تلت القضاء على المجاميع الإرهابية (داعش).

منهج البحث:

استخدم الباحث مجموعة من المناهج الجغرافية وذلك للوصول الى النتائج المطلوبة من بحثه وكان في مقدمة هذه المناهج واهمها.

المنهج التحليلي والنقدي الذي يستخدم ثلاث عمليات وهي التفسير، النقد، والاستنباط، وقد استخدم الباحث هذه العمليات الثلاثة في دراسة اتفاقية الاطار الاستراتيجي حيث انه قام بتفسير مضامينها، واستنبط منها وقيم وانتقد هذه المضامين.

حدود البحث:

تمثلت الحدود المكانية: شملت منطقة البحث كل مساحة العراق ، من حيث الأمتداد أفقي أو رأسي، وتحده من الشمال جمهورية تركيا والشمال الشرقي جمهورية إيران ، والشمال الغربي جمهورية سوريا ، ومن الغرب كل من المملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت .

الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية بالمدة الواقعة مابين (2008- 2021).

الأبعاد الجغرافية السياسية لاتفاقية الإطار الستراتيجي العراقية الأمريكية : وتتناول :

أولاً: البعد السياسي:

عند تحليل بنود الأتفاقية العراقية – الأمريكية، خصوصاً في القسم (2) الذي ينص على التعاون السياسي والدبلوماسي وفي الفقرة (1) أي نصت على دعم وتشكيل نظام سياسي مستقل ، لكن وبعد الأنسحاب الأمريكي من العراق في سنة 2011، لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الأسس والمرتكزات للنظام السياسي في العراق ، لذلك بات النظام السياسي في العراق نظاماً هشاً بحيث انتج حكومات غير متجانسة ، أن الولايات المتحدة الأمريكية غير عاجزة على بناء نظام سياسي ديمقراطي، هذا انها سعت إلى أنتاج نظام سياسي ضعيف وهش وغير متماسك ، مما أدى إلى حصول تداعيات على الوضع الآمني والسياسي في العراق، من أجل الحفاظ على مصالحها ومشروعها الجيوبوليتيكي في الشرق الأوسط.

وعلى ضوء أتفاقية الإطار الأستراتيجي العراقية الأمريكية، فأن العلاقة بين العراق والولايات المتحدة أصبحت علاقة قوية، لأن

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

الولايات المتحدة الأمريكية أصحبت شريكة في النظام السياسي والحكم في العراق ، فضلاً عن علاقته مع دول الجوار الجغرافي، ومنها الدول العربية علاقة جيدة ، لذلك عمدت الحكومة العراقية في عام 2017، في زيارة لها

وكما أشار رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي في اثناء اللقاء مع الرئيس الأمريكي ، وكانت بتأريخ 2011 والذي أكد أن العلاقات العراقية – الأمريكية ، لا تتوقف بالأنسحاب الأمريكي من العراق، كما أشار الرئيس الأمريكي (باراك أوباما)، وأن الولايات المتحدة سوف تقف دائماً إلى جانب العراق ودعم نظامه السياسي والتي تمثل الرعاية الأمريكية للعراق.

وبموجب القسم (2) من الفقرة (3) من أتفاقية الإطار الأستراتيجي ، هناك شراكة ستراتيجية وديناميكية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ان اللجان و الوكالات التنسيقية، تعمل على دعم العراق في كافة المجالات منها الأقتصادية والآمنية والثقافية، وبعد أن تشكلت اللجنة التنسيقية المشتركة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأت بتنفيذ بنود أتفاقية الإطار الأستراتيجي ، بعد عام 2008، و بعد الأنسحاب الأمريكي من العراق سنة 2011، والذي شمل مجالات عدة منها القطاع الزراعي والصناعي والتعليمي والصحة والأقتصاد والآمن ، كما أكد نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي الأسبق، ببدء مرحلة جديدة من العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، عقب تنفيذ بنود أتفاقية الإطار الأستراتيجي ، وخصوصاً بعد الأنسحاب الأمريكي من العراق.

عند دراسة حالة العراق من خلال موقعه الجغرافي ولأهميته الأستراتيجية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط ودول الجوار الأقليمية وتنوع الموارد الطبيعية التي يمتلكها ، جعل منه منطقة جغرافية مهمة بالنسبة للأستراتيجية الأمريكية ، من الجانب الآمني أولاً، والجانب الأقتصادي ثانياً، ولحماية المصالح الأمريكية في المنطقة والحفاظ على آمن الكيان الصهيوني ثالثاً، لذلك يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون شريك ستراتيجي مع العراق.

يلاحظ مما تقدم، أن العراق يحاول أن يستثمر علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً بعد أن عقد اتفاقية معها من اجل تعزيز وتقوية الجانب السياسي، أيضاً بسط نفوذه وأرجاع مكانته في المنطقة العربية كمؤثر أقليمي في الشؤون السياسية، وكان هذا واضحاً من خلال الدور الإيجابي الذي لعبه العراق كلاعب في تقريب وجهات النظر بين إيران ودول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية.

ثانياً: البعد الأقتصادي:

تمثل الأبعاد الأقتصادية لأتفاقية الإطار الأستراتيجي العراقية – الأمريكية، بصفة على خلق بيئة أستثمارية حرة للعراق من خلال توظيف وأستثمار الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق ، كون العراق بلد تتنوع موارده وهذا ناتج لطبيعة التشكيل الجغرافي له ، فضلاً عن دور الأتفاقية الأقتصادية (SFA)، التي فتحت الأسواق العراقية على بقية الأسواق العالمية ، وربط العراق بالأقتصاد العالمي ، وأعطت هذه الأتفاقية الأقتصادية (SFA)، فائدة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أكثر من العراق ، من خلال أحتكار النفط والغاز في العراق ، وبذلك سوف يكون للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة الكاملة على الموارد الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط.

1- الجوانب الأقتصادية التي تناولها أتفاقية الإطار الأستراتيجي:

نجد أن أتفاقية الإطار الأستراتيجي والمتضمنة بعض الجوانب الأقتصادية التي تخص التبادل بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، لأن للعراق له أهمية ستراتيجية وجغرافية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ويمكن أجمال هذه الجوانب بما يأتي:

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

- **التعامل في مجال الطاقة والأقتصاد:**

تمثل أهمية العراق الأقتصادية إلى مايحتويه من موارد طبيعية ، خصوصاً مادة البترول التي تعد سلعة أستراتيجية في مجال الطاقة والأقتصاد ، كما يعد البترول شريان مهم في المجالات الصناعية المختلفة، فلذلك انطوت الأستراتيجية الأمريكية وخصوصاً بعد أن عقدت الولايات المتحدة الأمريكية أتفاقية الإطار الأستراتيجي مع العراق والذي يشمل مجال التعاون في مجال الطاقة والأقتصاد، إلى جانب الأطر السياسي والدبلوماسي، حيث يلاحظ أن القسم (5) الذي يتضمن مجال التعاون الأقتصادي بين العراق والولايات المتحدة والتي تنص على بناء أقتصاد متنوع ومزدهر ومتنامٍ[1]، كما تضم أتفاقية الإطار الأستراتيجي دمج العراق في الأسواق العالمية من أجل توفير السلع والبضائع لخدمة الشعب العراقي.

2-**التعاون والأندماج الأقتصادي:**

نصت الأتفاقية العراقية الأمريكية (SFA) على التعاون والأندماج الأقتصادي هذا إلى جانب التعاون الأمني والسياسي المشترك ، ماورد في القسم (5) ، الذي يتضمن التعاون الأقتصادي في مجال الأقتصاد والطاقة، حيث ينص على بناء أقتصاد عراقي متطور ومزدهر ومندمج مع الأقتصاد العالمي، وهذا يجعله قادراً على توفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي ، وفق ماجاء في الفقرة (1) من القسم (5)، الذي ينص على توفير وأستثمار رؤوس أموال كثيرة من أجل أعادة بناء وتطوير الهيكل الأقتصادي في العراق، بالأضافة إلى أستثمار الموارد الطبيعية والبشرية التي يمتلكها العراق، والعمل على ربط مؤسسات العراق بالمؤسسات العالمية.

كذلك ضم العراق إلى منظمة التجارة الأقتصادية العالمية، كما تنص الأتفاقية العراقية – الأمريكية (SFA)، على تطوير البنى التحتية والفوقية والعمل على زيادة تنمية الأقتصاد العراقي عن طريق التوسع في الأستثمار لموارده الطبيعية ، والتي تشمل النفط والغاز والطاقة الكهربائية ، كما تنص الأتفاقية أيضاً على مساعدة العراق في تحديد الأموال العراقية التي تخص النظام السابق في دول الجوار الجغرافي والعمل على أسترجاعها.

أ-**الأتفاق على دعم وتطوير القطاع الزراعي في العراق:**

يمثل القطاع الزراعة احد أركان الرئيسية للأقتصاد العراقي ، فالزراعة تعد من أقدم الحرف التي عرفها الأنسان في العراق في ظل الحضارات القديمة ، كون العراق يمتاز

بتربته الخصبة ووفرة مياهه مع توفر الظروف المناخية الملائمة لتنوع المحاصيل والغلات الزراعية فيه، لكن من الملاحظ أن العراق لم يستفيد من المؤهلات الزراعية التي يمتلكها والتي كانت تساعد العراق منذ القدم في توفير الآمن الغذائي لشعبه ، لاسيما مع الزيادة الحاصلة في اعداد السكان ومع التطوير في وسائل الأنتاج الزراعي وحتى الحيواني، يلاحظ أن حجم التراجع أصبح بدرجة كبيرة وخصوصاً بعد الأحتلال الأمريكي للعراق سنة2003، يتبين ماجاء في القسم (5)، من أتفاقية الإطار الأستراتيجي والتي تخص الفقرات (14-13-12) التي تتضمن دعم العراق في مجال الزراعة ومعالجة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في العراق، كون الزراعة تمثل جانب مهم في المجال الأقتصادي..

ب- **تحديد نسبة الأنفتاح الأقتصادي:**

أن مشكلة الأنفتاح الأقتصادي التي تعطي صورة سلبية على الواقع الزراعي في العراق ، من خلال زيادة نسب الأستيراد للأنتاج الزراعي وحتى الحيواني للأسواق العراقية ، مما ترتب على عدم النظر على الأنتاج المحلي ، وهذا قد زاد بعد الأحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، فالأتفاقية العراقية – الأمريكية ، في الفقرة (11)، والتي تتضمن تسعير الأنتاج الأجنبي الداخل إلى العراق والتي سوف تؤدي إلى دعم الأنتاج الوطني ، الذي يعاني من مشاكل تتعلق بالجودة مقارنة مع الأنتاج الأجنبي ذات الجودة العالية[2]، والسبب في تردي جودة الأنتاج العراقي الزراعي هو مشاكل فنية وإدارية كما تتعلق بالمشاكل البيئية في العراق.

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

ت- **التعاون الصحي والبيئي في أتفاقية الإطار الأستراتيجي:**

يمثل القطاع الصحي والبيئي من القطاعات التي تم تناولتها في أتفاقية الإطار الأستراتيجي،وذلك لأهمتها في الحفاظ على سلامة وصحة المواطن العراقي، والعمل على جعل البيئة العراقية خالية من التلوث والأمراض ، حيث نصت الأتفاقية في القسم (6) الحفاظ على البيئة العراقية ودعم القطاع الصحي والعمل على تطويره ، حيث تضمنت في الفقرة (1) تطوير البنى التحتية والفوقية التي تخص القطاع الصحي ، وجعلها تواكب العصر الحديث ، أيضاً العمل على تطوير شبكات الصرف الصحي ودوائر المياه ، والمباشرة في تنظيم ورش تدريبية للكوادر الطبية، حيث جاء في الفقرة (2) من القسم السادس من الأتفاقية ، والتي تخص مجال التعاون الأقتصادي (SFA)، كذلك ماورد في الفقرة (3) من القسم الذي يخص المجال الصحي والبيئي ، العمل على أقامة ندوات وحلقات نقاشية بين الكوادر الطبية ، من أجل الوصول إلى حلول للحد من أنتشار الأمراض المعدية[2]، كما نص عليها الفقرة(3).

ث- **حماية الأموال العر اقية ورفع الحصانة عنها:**

عند مراجعة بنود الأتفاقية يلاحظ أن الأهتمام الأمريكي يزعم في حماية الأموال العراقية التي تخص النظام السابق ، والعمل على رفع الحصانة عنها ومساعدة العراق بالمطالبة بأسترجاع هذه الأموال والعائدات ، لذلك عمدت على رفع الحصانة على الأموال العراقية بعد مضي مايقارب (11) سنة على فرض الولايات المتحدة الأمريكية الحصانة على الأموال العراقية ، بعدما قرر البيت الأبيض على ذلك ، عندما أصبح العراق قادراً في إدارة وحل مشكلة الديون المترتبة عليه[3].

ح- **أمبرام شراكة ستراتيجية بين البلدين وفق الإطار الأستر اتيجي :**

أتفق العراق والولايات المتحدة الأمريكية على عقد شراكة ستراتيجية حسب القسم (5) من أتفاقية الإطار الأستراتيجي والفقرات (12,10,8,7) التي تنص على التعاون في مجال الأقتصاد حسب الأتفاقية (SFA)، والتي تضم الزراعة والأسكان والنفط والغاز والبناء والأعمال البنكية، كما ركزت الولايات المتحدة على تطوير عقد الشراكة بين البلدين ، فلذلك أصدر البيت الأبيض في 2010/6/7، أمراً تنفيذياً رقم (1354)، والذي يخص تأسيس هذا المكتب مع العراق ، والهدف من أنشاء مكتب ستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، هو دعم العراق في تأسيس وتطوير المشاريع الأقتصادية والعمل على وجود دائم للمستشارين الأمريكية ، كذلك أعادة أعمار العراق.

ويرى المختصون بأن الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً بعد أنتهاء الأنتخابات الأمريكية عام 2010، التي كانت قبل فترة الأنسحاب الأمريكي عام 2011، لابد من عدم التدخل في الشأن الداخلي للعراق ، لكنها لم تنجح ، لأنها لم نجد البديل الذي يحافظ على المصالح الأمريكية في العراق بعد الأنسحاب، ولتعميق أتفاقية الإطار الأستراتيجي، تم تنظيم مؤتمر في دولة الكويت عام 2017، والذي ضم العراق والولايات الأمريكية والأتحاد الأوربي وممثلين عن الأمم المتحدة ، الذي تناول موضوع أعادة أعمار العراق ، حيث تم الأتفاق على (200) مشروع ستراتيجي الذي يمثل أستثمار الموارد الطبيعية ومنها مشاريع تشمل محافظات شمال العراق ، وفي هذا المؤتمر أكد ممثل عن الولايات المتحدة ، بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر في دعم مشاريع الأستثمار والشراكة الأستراتيجية في العراق، سواء أن هذه الأستثمارات عامة أوشكل خاص ، وتتم عبر (بنك الأستيراد والتصدير) وعبر (مؤسسة الأستثمار الخاص ماوراء البحار) ، والتي تعد جزء من الإطار الأستراتيجي للأتفاقية مابين العراق والولايات المتحدة ، كذلك العمل على أصلاح ومكافحة الفساد في العراق.

3-أثر أتفاقية الإطار الأستر اتيجي على الأسواق العر اقية:

أن من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد عقد الأتفاقية الإطار الأستراتيجي السيطرة على الأسواق العراقية ، من خلال أقامت روابط أستثمارية واقتصادية وهذه تتم عبر

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

ربط العراق بأتفاقية أقتصادية طويلة الأمد ، والولايات المتحدة هي سوف من تقوم بتحديد نهاية الأتفاقية أو تجديدها ، والغرض من هذه الأتفاقية الأقتصادية (SFA) هو أحتكار بيع وشراء الموارد الطبيعية، فضلاً إلى عملية دمج الأسواق العراقية والرأسمال العراقي بالأسواق الأمريكية، وهذه السيطرة تأتي على ثلاثة طرق هي:

أ- **التحكم في الأسواق العر اقية:**

عند النظر في بنود أتفاقية الإطار الأستراتيجي، تبين أن القسم (5) والفقرة (1) ، والتي تنص على دعم وأستثمار الأسواق العراقية ، لكن نجد وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية بعد عقد الأتفاقية الأقتصادية (SFA) هي وجهة نظر أقتصادية وهي السيطرة على الأسواق العراقية ، وهو عكس مايراه الشعب العراقي، وتأتي وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية من حيث السيطرة على الأسواق العراقية عبر أتفاقية الإطار الأستراتيجي ، لتدمير الأقتصاد العراقي من خلال غرس نظام ليبرالي جديد، وهو نظام الخصخصة الذي يربط الأقتصاد العالمي بالأسواق العالمية الحرة[4]، وهذا يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات التي تتعرض لها ، كذلك ربط الأسواق العراقية بشركات أستثمارية تعود إلى الشركات الأمريكية، فضلاً عن عقود قطاع الكهرباء والزراعة والعقود المتعلقة بالبنى التحتية والفوقية في العراق[5].

تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية، أيضاً على كميات تصدير النفط العراقي من خلال أشرافها على آليات التصدير ، وتحدد أسعاره فضلاً عن تحديد الشركات المستثمرة في هذا القطاع الذي يعد من أهم القطاعات في الأقتصاد العراقي[6].

من خلال ما تقدم، يظهر أن أتفاقية الإطار الأستراتيجي ما هي إلا صفقة رابحة للولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن الولايات المتحدة لم تكن جادة في تطبيق بنود الأتفاقية المتعلقة بتطوير الأسواق العراقية، وأنما عملت على عولمة الأسواق العراقية وبالتالي فقدت الحكومة العراقية السيطرة عليها، لذلك يلاحظ ظهور الكثير من المشاكل الأقتصادية التي أنعكست بشكل مباشر على المواطن وجعلت الشارع العراقي محتقن وممكن ان ينفجر في أي لحظة.

ب- **التحكم في الأستثمار العراقي:**

أن الإدارة الأمريكية وعبر الإطار الستراتيجي للأتفاقية العراقية – الأمريكية، بدأت بالتحكم في المشاريع الأستثمارية الكبيرة في العراق، من حيث العمل على ربط الأسواق العراقية بالأسواق الأمريكية، والتحكم في أدخال الشركات الأستثمارية في العراق من حيث الموافقة عليها أو عدم الموافقة عليها ، فضلاً عن تحكمها في عملية إعادة بناء الشركات الأستثمارية[7]، وعند تحليل القسم (5) المتعلق بمجال التعاون المشترك بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً الفقرة (10) ،التي تنص على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من تحدد وتختار المتعاقدين وهذا الأختيار يكون حسب قانون الولايات المتحدة ، والذي شمل جوانب عدة منها البناء وعقود البيع والشراء ، ومن خلال تحليل هذه الفقرة ، يلاحظ أن السيطرة والتحكم واضح لدى الولايات المتحدة الأمريكية على قطاع الأستثمارفي العراق وهي من تحدد الشركات المستثمرة في العراق وحسب ماتراه وتصب في مصلحتها.

تسعى الولايات المتحدة إلى العمل على أدخال العراق في الأسواق الحرة وابعاد التحكم من قبل الدولة العراقية في ذلك ، وهو مرتبط بأي تغير يحصل خارج حدود العراق، وبالتالي سوف يعطي السيطرة الكاملة من الولايات المتحدة الأمريكية على الأقتصاد العراقي وهي جزء من خطة حكومة البيت الأبيض[8].

يتبين مما تقدم ، أن أتفاقية الإطار الأستراتيجي ، قد أعطت عامل مساعد في سيطرة الولايات المتحدة على رأسمال العراق وأسواقه ، أيضاً أعطت شرعية بالتحكم في أختيار وتحديد الشركات الأستثمارية العاملة في الأسواق العراقية، رغم ذلك إلا أن لم تعمل على تطوير الأسواق العراقية ، وأنما ربطها بالأسواق العالمية والولايات المتحدة للتحكم بها فقط.

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

ثالثاً: البعد الآمني والعسكري:

أن التعاون الآمني بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، وفق أتفاقية الإطار الأستراتيجي للأتفاقية العراقية- الأمريكية، ، والتي تنص على تدريب القوات الآمنية و العسكرية في العراق ، حسب القسم (1) الذي يخص جانب التعاون ،حيث تنص الفقرات (4,3,2) التي تنص على الحفاظ على سيادة العراق وحفظ أراضه ومياهه وسمائه والدفاع عنه ،فضلاً عن تفعيل عقود التسليح للجيش العراقي وتزويده بالأسلحة الحديثة ، والعمل على تطوير أمكانيات القوة البحرية و الجوية العراقية من خلال تزويده بالسلاح البحري والسلاح الجوي المتطور، لكن عند البحث والتحليل الدقيق لبنود الأتفاقية الآمنية (SOFA)، يلاحظ أن أغلب البنود لم تطبق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن بالمستوى المطلوب الذي يلبي حاجات الجيش العراقي والقوى الآمنية في العراق وفق بنود الأتفاقية الآمنية (SOFA)، علماً أن عدم أستقرار آمن العراق يهدد آمن أقليم الشرق الأوسط بكامله ، لأن العراق عبارة عن وحدة جغرافية متكاملة مع دول الأقليم وله حدود مشتركة مع الدول التي تحتضن المصالح الأمريكية من جهة ، ومن جهة آخرى لا تريد الولايات المتحدة أن تدفع بجنودها نحو العراق بأعتباره بيئة غير آمنه ، وهي تسعى إلى إيجاد طريقة لتحقيق الآمن في العراق[9]، يلاحظ العراق وبعد الأنسحاب الأمريكي عام 2011، نرى أن أتفاقية الإطار الأستراتيجي قد واجهة تحديات في مقدمتها الأرهاب ، وعند مراجعة بنود الأتفاقية نجد أن هناك تعهدات أمريكية للعراق بالوقوف إلى جانبه ومواجهة الأرهاب، وعند تحليل بنود هذه الأتفاقية نجدها غير مفعلة بالمستوى الذي أتفق عليه ، وأول دليل على ذلك في يوم 10حزيران/ 2014، عندما دخلت الجماعات الأرهابية (داعش)، لم توفي الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق في محاربة المجاميع الأرهابية في بادئ الأمر[30]، فبدأ أجتياح يشمل نسبة من الأراضي الغربية والشمالية من العراق من قبل المجاميع الرهابية

حيث أن إدارة البيت الأبيض أوضحت أن سبب دخول التنظيم الأرهابي للعراق هو أن قيادة الحكومة العراقية لم تعمل على حماية حدود العراق الشمالية الغربية من خطر التنظيمات الأرهابية ،حيث أن إدارة البيت الأبيض أوضحت أن سبب دخول التنظيم الأرهابي للعراق هو أن قيادة الحكومة العراقية لم تعمل على حماية حدود العراق الشمالية الغربية من خطر التنظيمات الأرهابية ولم تدع القوات العسكرية والأستخبارية العراقية ، كما أشار (أدم بويامورن) أحد مسؤولي الحكومة الأمريكية[11].

أ-تحديد عدد القواعد الأمريكية في العراق بعد الأنسحاب الأمريكي:

أن ما يتميز به العراق من موقع ستراتيجي مهم ومؤثر في الجغرافية الأقليمية والمدرك الأمريكي ، حيث جعلت منه الولايات المتحدة الأمريكية منذ السبعينات القرن الماضي أهمية كبيرة ، حيث نجد أن موقع العراق الجغرافي في أذهان صناع القرار الأمريكي ، بأنه الحلقة الأهم في منطقة الخليج العربي والدول العربية الآخرى المجاورة له ، بما يمثل نقطة مهمة في المصالح الأمريكية.

فأحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003، ودخول القوات الأمريكية البالغ عددها (100-150)،ألف عسكري وهي تسعى لبناء قواعد عسكرية لها لأبقاء الدائم في العراق[12]، وبعدها بدء العدد بالزيادة ليصل إلى (170)، ألف جندي في سنة 2007، لكن في عام 2010، بدء العدد في الأنخفاض ليصل إلى (50) ألف مقاتل في العراق ، هذا الأنسحاب هو الأتفاق هو يخص أتفاقية الإطار الأستراتيجي.

بعد التهديد الذي حصل من قبل الجماعات الأرهابية للعراق ، وقد تسبب بتهديد المصالح الأمريكية في العراق والدول المجاورة، نظرت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة (2014-2017)، بأرسال قوات قتالية إلى العراق بطلب من الحكومة العراقية لمساندة القوات العراقية في حربها ضد الجماعات الأرهابية (داعش)، حيث وصل عدد القوات العسكرية الأمريكية

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

في عام 2017، إلى (5000) جندي ، أما في نهاية عام 2018، فقد وصل عدد القوات الأمريكية نحو (5200)، ألف، وفي سنة 2019، وصل عدد الجنود الأمريكان بنحو (60)ألف مقاتل،كما أن عدد المقاتلين أنخفض في (2020-2021)، إلى نحو (2500) جندي منتشرين في العراق، هذا مقترح وضع من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (دونالد ترامب)، كما في الجدول (1) لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، لكن الحكومة العراقية طالبت من إدارة البيت الأبيض بسحب قواتها القتالية من العراق بعد أنتهاء من القضاء على التنظيم الأرهابي (داعش)[13].

جدول (1) أعداد جنود الولايات المتحدة الأمريكية في العراق للمدة (2003-2021)

ت	أعداد جنود الولايات المتحدة الأمريكية	السنة
1	100,000-150,000	2003
2	170,000	2007
3	50,000	2010
4	5000	2017
5	5200	2018
6	6000	2019
7	2500	2020
8	2500	2021

المصدر: من عمل الباحث ، بالأعتماد على:

(1) فالح عبد فرهود المشعلاوي، جيوبولتيك المشروع الأمريكي بعد عام 2003، رسالة ماجستير، جامعة المثنى، 2021 ، ص67 .

(2) ضحى مجيد حسن البحاثي، الأبعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للأرهاب في العراق وأمكانية مواجهتها، رسالة ماجستير ، كلية الأداب، جامعة القادسية، 2016، ص80-81.

هناك عوامل وأسباب أدت إلى سحب القوات الأمريكية وتحديد عدد القوات الأمريكية في العراق ومن بينها:

1-أتفاقية الإطار الأستراتيجي ، كانت الأساس الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية سحب قواتها من العراق وهي عامل القوة الذي ساعد الحكومة العراقية في الأصرار على تحقيق رغبة الشعب العراقي وعامل رفع الحصانة على الجنود الأمريكان[14].

2-الأنتخابات الأمريكية، حيث أوفى الرئيس الأمريكي لجمهوره في دعايته الأنتخابية بأنه سوف يسحب قواته من العراق ، وهو نادر ما يحصل لدى حكام الولايات المتحدة المريكية ، و قد جاء بعد ألحاح شديد من الشعب الأمريكي بأنهاء الوجود العسكري في الشرق الأوسط[15].

3-ضرورة توفير أحتياطي ستراتيجي للقوات الأمريكية ، في حالة أستخدام القوة العسكرية في أي منطقة جغرافية في العالم، والعراق قد أخذ هذه النسبة الأحتياطية من الجنود الموجودين في العراق[16].

4-التراجع في الأقتصاد الأمريكي وخسائرها في الحرب ، مايقارب تريليون دولار ونحو (4000) الالاف جندي في حربها مع العراق[17].

5-النظرة السلبية العراقية نحو القوات الأمريكية ، والدمار والآثار التي خلفتها العمليات العسكرية في العراق ، وأيضاً الآثار على النفسية للجنود الأمريكان[18].

6-أن الأتفاقية الآمنية (SOFA)، لاتعني سحب القوات الأمريكية من العراق والتخلي عن المواقع الأستراتيجية، وأنما هي بمثابة إعادة نشر القوات وتنظيمها في العراق وفق ستراتيجية جديدة[19].

يلاحظ مما تقدم، أن تحديد أعداد القوات الأمريكية بعد عملية الأنسحاب منه ، جاءت هذه العملية وفق قراءات مختلفة لا تشمل الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وأنما أخذت المحيط الأقليمي والشرق الأوسط، حيث يتبين أن القلق الخليجي على آثر أنسحاب القوات الأمريكية والعمل على تحديد عدد القوات ، أيضاً هذه القراءات تشير إلى ترك العراق أمام عاصفة وأضطرابات أقليمية قد تؤثر في العراق، وهذا ماحصل في سنة 2014، عندما دخل التنظيم الأرهابي داعش إلى الأراضي العراقية.

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

ب-الأتفاق على تحديد و أقامة القواعد الأمريكية في العراق:

أن الأبعاد الأستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق سنة 2003، وزيادة عديد قواتها في العراق ، بغض النظر عن وجود قواعد ومعسكرات في منطقة الخليج العربي تعطي نظرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن هدفها الحرب على الأرهاب فقط كما تدعي، وأنما تريد أن تجعل العالم في قبضتها[20]، وتعمل على جعل العراق عبارة عن ساحة أو تستعرض قواتها العسكرية فيه، والحفاظ على مصالحها في المنطقة من خلال أبعاد الخطر عن منطقة الخليج العربي كونه يمثل منطقة تضم الشركات الأمريكية العملاقة ، كذلك يمثل أنتشار القوات الأمريكية بهذا العدد من القواعد يعطي لها القوة التي تهدد بها الدول المعادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهي (إيران وسوريا)[21].

ومن خلال ماتقدم ، نجد أن هناك وثيقة صدرت من وزارة الدفاع الأمريكية في 2003/7/30تعطي تصوراً للوجود المستقبلي للأمريكان في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، حيث تنص (أن الوجود الأمريكي وتحديد القواعد في العراق يعطي الصيغة الدائمة للقواعد يتم نشائها بعد أعادة السيادة العراقية ، هذه الوثيقة تنص على أنشاء (12) قاعدة عسكرية في العراق)، حيث ان هذه الوثيقة نشرت على الموقع الخاص بالبيت الأبيض والتي تخص أعلان الأتفاقية (SOFA)، بين الحكومتين العراقية والأمريكية، وتخص التعاون والشراكة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية[22]، وهذه الوثيقة تنص على أنشاء مايقارب (12)، قاعدة عسكرية في العراق وهي: مطار القيارة العسكري في جنوب محافظة الموصل، وقاعدتان عسكريتان في كردستان العراق وهما: اتروش والحرير، وقاعدتين محافظة السليمانية وحلبجة، والتي تكون قريبة من الحدود الإيرانية، قاعدة التون كبري في محافظة كركوك، وقاعدة رينج ، وهي بمثابة قاعدة للتدريب والتأهيل في محافظة كركوك أيضاً، وقاعدة الحبانية وعين الأسد في محافظة الأنبار ، وقاعدة بلد الجوية وهي قاعدة تضم طائرات (F16) المقاتلة ، وقاعدة التاجي في شمال بغداد والتي تمثل معسكراً للتدريب والتأهيل العسكري ، وقاعدة فكتوريا (النصر)، في مطار بغداد الدولي وقاعدة الإمام علي في محافظة الناصرية جنوب العراق[23]، أنظر خريطة (1) ، وعند دراسة خريطة العراق الأستراتيجية في المدرك الأمريكي ، نجده منطقة أنقطاع بالنسبة للوجود الأمريكي في المنطقة، حيث تمثل القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا شمال العراق والتي تمثل منظومة الحلف الأطلسي ، وهذه القواعد هي بعيدة عن الحدود العراقية التركية، وهي كانت مصدر الهجوم الجوي على العراق في السنوات مابين 1990-2003، أما الخليج العربي فهو يمثل الوجود الأمريكي المكثف والمرحب به ، فالعراق بهذه الحالة يمثل نقطة فصل بين القواعد الأمريكية قبل أحتلاله في سنة 2003[24]، يلاحظ أن هناك غموض في المادة (24)، الفقرة (4) من أتفاقية الإطار الأستراتيجي المتعلقة بسحب الجنود الأمريكان من العراق وتحديد مواقع أقامة القواعد العسكرية وتحديد مساحات ومواقع القواعد والمنشآة العسكرية الأمريكية في العراق، يلاحظ يرافقها الغموض هو في نهاية الوجود الأمريكي متى ينتهي بعد أنتهاء الأتفاقية، وعند تحليل الفقرة(4)، نجدها تنص على هناك تعاون مشترك بين العراق والولايات المتحدة في مجال التدريب والتأهيل العسكري وتحديث المنظومات اللوجستية ، كما تشمل النقل والتموين والأيواء للقوات العراقية[25].

فهذا النص عند تحليله ينص على بقاء القوات الأمريكية لفترة غير محددة في العراق على شكل قواعد تضم عسكريين أو مدنيين والتي قد تضم نسبة (54) ألف شخص من دعم وتطوير الخبرات العسكرية والأمنية العراقية[26]، هذا من جانب آخر ، نجد أن الحكومة العراقية تؤكد على أستمرار القوات الأمريكية بدعمها للقوات العراقية لما بعد 2011، وهذا ماتم تأكيده من قبل رئيس الحكومة العراقية، أنه يمكن إعادة النظر في بنود الأتفاقية بشأن تحديد القواعد الأمريكية في العراق وهذا يدل

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

على بقاء القوات الأمريكية في قواعد خاصة لها في العراق وحتى ما بعد الأنسحاب الأمريكي عام2011.

يلاحظ مما تقدم، أن إدارة البيت الأبيض تخطط للبقاء لأطول فترة ممكنة في العراق، من خلال أستخدام القواعد الأمريكية في العراق و التقارير المشتركة بين الحكومتين على وضع صياغة أنتشار القواعد العسكرية الأمريكية أيضاً من أجل فرض سيطرتها على المنطقة بشكل كامل بحجج أنها تعمل على تدريب وتأهيل القوات الأمنية العراقية وتقديم الدعم والمشورة لمواجهة خطر الجماعات الأرهابية.

خريطة (1) توزيع القواعد الأمريكية المقترحة في العراق حسب الإتفاقية الإطار الستر اتيجي

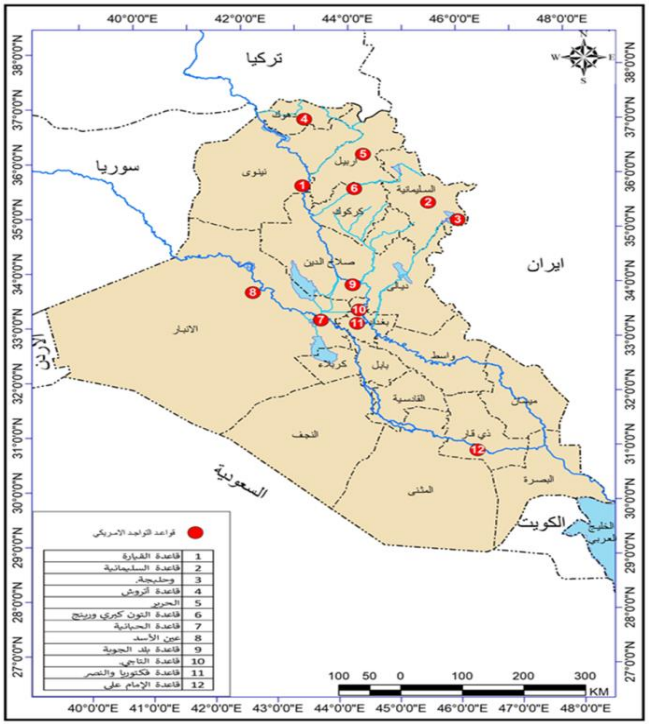

المصدر: من عمل الباحث ، بالأعتماد على فالح عبد فرهود المشعلاوي، ، جيوبولتيك المشروع الأمريكي بعد عام 2003، رسالة ماجستير، جامعة المثنى، 2021.

-الأتفاق على حجم الأمكانات لتسليح الجيش العراقي:

لو تفحصنا بنود أتفاقية الإطار الأستراتيجي العراقية-الأمريكية، لوجدنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أتفقت مع العراق لتقديم المساعدة والتعاون في مجال من مكافحة الأرهاب عن طريق تسليح الجيش العراقي بالأسلحة الأمريكية الحديثة، حيث أكد أحد السؤولين في الإدارة الأمريكية (جوزيف بايدن)[27]، أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل على تجهيز وتسليح الجيش العراقي من أجل لمحاربة الأرهاب ، كذلك من أجل المساهمة في تعزيز التعاون والشراكة بين البلدين عن طريق القنوات الدبلوماسية[28].

عند دراسة تجهيز الولايات المتحدة لوزارة الدفاع العراقية والعمل على تطوير قدرة قواتها لحماية أراضيها وسمائها ، فأنها تعمل وفق أتفاقية تسليح القوات العراقية والتي تهدف بالأساس لجعل العراق دولة حليفة لها لا تشكل خطراً لها ولمصالحها في منطقة الشرق الأوسط و دول الجوار الجغرافي للعراق[29].

فعند تحليل بنود الأتفاقية الأمنية(SOFA)، نجد أن الأتفاق على تسليح الجيش العراقي ، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كما أكد على ذلك الناطق الرسمي في وزارة الدفاع العراقية(محمد العسكري)[30]، في 2011/1/8، وعلى وفق هذا الأتفاق فأن العراق سوف يحصل على أسلحة ومعدات حربية لغاية عام 2013، وفق الإطار الأستراتيجي للأتفاقية العراقية-الأمريكية، وهذه الأسلحة والالات تصل قيمتها (13) مليار دولار أمريكي ، حيث تشمل هذه الأسلحة مختلفة منها الثقلية والخفيفية[31].

بعد الأحتلال الأمريكي للعراق، نجد أن الجيش العراقي قد أمتلك القليل من المعدات الحربية ، وعندما عقد العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أتفاقية لتسليح الجيش العراقي بالأسلحة الأمريكية ، نلاحظ أن هناك معارضة شديدة من قبل جهات دولية وأقليمية ، وحتى على المستوى الداخلي ، نلاحظ حكومة أقليم كردستان قد عارضت هي الآخرى على صفقة شراء مقاتلات (F16)، لأنها تريد أن تجعل الجيش العراقي ضعيف وواهن جيوبولتيكياً ، لكن عند النظر في عملية تسليح الجيش العراقي الجديد، في المدة الأحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003،

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

ووفق أتفاقية الإطار الأستراتيجي ، يلاحظ أنه و عند تسليح الجيش العراقي سوف يتم رفع نسبة كبيرة من أعباء و مسؤليات القوات الأمريكية وتسليم المسؤلية للقوات العراقية ، فلذلك نرى أن أتفاقية الإطار الأستراتيجي لتسليح الجيش العراقي أعطت جانباً حيوياً لجعل الجيش العراقي جاهزاً ومستعد لمواجهة الحركات الأرهابية ما بعد أنسحاب القوات الأمريكية عام [32] 2011عند تحليل نصوص الأتفاقية لاسيما المتعلقة بتجهيز القوات العراقية بالمعدات الحربية ، يلاحظ أن هناك ضغوطات من قبل بعض المسؤولين وصناع القرار العراقي من أجل زيادة نسبة الأنفاق على شراء الأسلحة وزيادة الأنفاق على أعداد المقاتلين في الجيش العراقي ، حيث بلغت قيمة الأنفاق على تحسين قدرات الجيش العراقي نحو (2,820) مليار دولار في عام 2005، وأرتفع ليصل إلى (7,65)مليار دولار عام 2011، ثم أزداد ليصل (7,598)مليار دولار في عام 2019، فقد بلغت نسبته (3,2%) من الناتج المحلي، وفي سنة (2021) بلغ حجم الأنفاق نحو (18,7)، ينظر جدول رقم (2).

جدول (2) حجم ونسب الأنفاق العسكري العراقي من الناتج المحلي الأجمالي للمدة (2005-2021)

ت	السنة	الناتج المحلي الأجمالي (مليار دولار)	الأنفاق العسكري (مليار دولار)	نستبه من الناتج المحلي (%)
1	2005	26,243	2,820	7,7
2	2011	153,032	7,651	5,1
3	2019	235,1	7,598	3,2
4	2021	19	18,7	16,6

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الأجمالي والدخل القومي لسنة 2020، ص6.

ومن خلال دراسة نسبة الأنفاق العسكري للقوات العراقية ، لم يحصل تغير كبير في التحسن للجيش العراقي بالنسبة لجيوش دول الجوار الجغرافي، لذا قدرت الأليات الحربية التي يمتلكها الجيش العراقي من حيث عدد الدبابات (149) و(1044) مركبات للمشاة وهي نسبة قليلة قياساً لدول الجوار الجغرافي[33]، وإذا تمت مراجعة بنود الأتفاقية الأمنية (SOFA) يلاحظ أن الولايات المتحدة لم تقوم بتجهيز و تسليح الجيش العراقي، حتى يكون بأستطاعته قادراً على تحمل أعباء الدفاع عن حدود الوطن من الأخطار الأرهابية[34]، رغم أن العراق قد واجه مشكلة الأرهاب طلية الفترة مابعد 2003، إلى 2014، بسبب ضعف في المنظومة الأمنية التي يمتلكها العراق وبالأضافة إلى السياسة الأمنية المتبعة من قبل دول الجوار الجغرافي[35].

يلاحظ مما تقدم، أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تلتزم بالنصوص التي وردت في بنود الأتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية و العراق، وهذا مابدى واضحاً على القوات العراقية أثناء أجتياح المجاميع الأرهابية (داعش) للعراق سنة 2014، حيث لوحظ تراجع الدور القتالي للجيش العراقي والسبب هو عدم جهوزية القوات العراقية بالمعدات والالات الحربية الكافية.

الأستنتاج :

1-أن لهذه الاتفاقية أبعاد وأنعكاسات جغرافية سياسية ظهرت بشكل واضح في الجوانب السياسية والأقتصادية والثقافية والآمنية والعسكرية والمعلوماتية ظهرت بشكل واضح من خلال التفسير والتحليل والنقد والأستنباط.

2-أنها أثرت إيجابيا على علاقات العراق بالولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وسلبا أكثر من الأيجاب بالنسبة للعراق هذا من جهة، وأثرت سلبا على علاقات العراق بمعظم دول جواره الجغرافي لاسيما إيران وتركيا التي تتقاطع الى حدما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

3-تتخذ الولايات المتحدة من هذه الاتفاقية غطاء لبقاء قواتها العسكرية في العراق تحت مسميات مختلفة مثلا قوات لتدريب القوات العراقية، وبهذا تسكت الأصوات العراقية العالية في

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

الحكومة وفي الشارع العراقي لاسيما في وسط العراق وجنوبه والتي تطالب بإخراج كامل القوات الأمريكية من العراق.

4-تسعى الولايات المتحدة من خلال الاتفاقية على إبقاء العراق غير مستقراً وهذا يعطي القوات الأمريكية فرصة للبقاء أطول مدة ممكنة، وهذا يؤشر من خلال تجاهلها للمجاميع الإرهابية (داعش) عند دخولها الأراضي العراقية وتوغلها في المحافظات الغربية أنطلاقا من الأراضي السورية.

5- أظهرت هذه الاتفاقيات الانقسامات الكبيرة بين الكتل والأحزاب السياسية العراقية التي تدير الدولة بكامل مفاصلها، مما أعطى الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للعب على ورقة الأنقسام هذه لتمارس ضغوطاتها على مناهضيها وبالتالي تحقق كافة أهدافها ومصالحها في العراق.

6-تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الأتفاقية بتحديد شكل النظام السياسي، وأخذت مساحات واسعة للتدخل في الشأن الداخلي العراقي وفي كافة الجوانب بما فيها الثقافية والأجتماعية، وهذا يتيح لها إمكانية المساهمة الفاعلة في صنع القرار السيادي للعراق.

7-أعطت الاتفاقية للعراق دوراً إيجابياً للعراق في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال الدعم القائم على مبدأ حفظ والأحترام المتبادل، وأصبح له دور في الحوارات الإيجابية في عملية حل النزاع القائم في الشرق الأوسط لاسيما بين السعودية وإيران، وهذا يساهم تعزيز الآمن والأستقرارفي منطقة الخليج العربي بوجه خاص والشرق الأوسط بشكل عام، ولكن كل ذلك يتم بتوجيه من قبل الإدارة أمريكية.

8-تضمنت الأتفاقية مواد تتعلق بالجانب الأقتصادي، لكن رغم ذلك، فان الأقتصادي العراقي يعاني من مشاكل عديدة في مقدمتها أنه أقتصاد ريعي، لذلك هو لم يستفيد من الأنفتاح الأقتصادي على الأسواق العالمية، وبذلك فان هذا الأنفتاح أصبح أحد أهم معوقات تنمية الأقتصاد العراقية وتطوير قطاعاته المختلفة.

9- لم تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية بنود الأتفاقية الخاصة بالمحافظة على الموارد المائية العراقية وحصة العراق من واردات نهري دجلة والفرات وروافدهما العابرة للحدود، لاسيما من قبل تركيا وإيران.

ثانياً: المقترحات:

1-من الضروري أن يستغل العراق المساحات التي أعطته إياه هذه الأتفاقية ومن همها لعب دوره الإقليمي بما يضمن مصالحه الأقتصادية والآمنية والعسكرية.

2- الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الأتفاقية لتوفير الداعم اللازم للقطاعات الأقتصادي المختلفة لاسيما في القطاع الصناعي والزراعي وأستغلال الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق والتي تساهم في أنتقال الأقتصاد العراقي من أقتصاد ريعي الى أقتصاد متنوع.

3- الضغط على الولايات المتحدة لدعم أستقرار الجانب الآمني من خلال دعم الحكومة في مواجهة الإرهاب الذي يتجدد ويتناما بين مدة وأخرى.

4-تكثيف الجهود لتنفيذ تعهدات الولايات المتحدة بما يخص الموارد المائية العراقية، لاسيما الضغط على تركيا وإيران لضمان حصة العراق المائية والوقوف ضد سياسات دول المنبع التي جعلت من قضية المياه قضية سياسية، بينما هي في الواقع قضية فنية قانونية.

5- ألزام الولايات المتحدة الامريكية بتنفيذ تعهداتها التي وردت في الأتفاقية لتطوير الخدمات التعليمية والصحية والطاقة الكهربائية، ولابد من زيادة المجهود الأمريكي لدعم وتطوير الخبرات وتدريب الكوادر الخدمية العراقية.

6-من الضروري تعزيز دور العراق المشاركات الدولية في الجانب المعلوماتي كونه وحدة جغرافية مهمة في المدرك الأمريكي والعمل على ربطه بشبكات الحماية الألكترونية الدولي.

7-العمل على فتح دورات تدريب وتأهيل للقوات الآمنية العراقية مع التطبيق الكامل لما ورد في الأتفاقية الآمنية (SOFA)، التي

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

تنص على تجهيز القوات العراقية بكامل الأسلحة والمعدات، كذلك تكثيف الجهود من أجل تقوية الأواصر بين أجهزة ومكونات القوات الأمنية العراقية خلال تعزيز مبدأ النزاهة والكفاءة في أختيار القيادات الآمنية والعسكرية النزيهة والتي تضع ولائها للعراق أولاً.

المصادروالهوامش :

1- أخبار الدفاع والتسليح (2011)، أكبر عملية تسليح للجيش العراقي قبل الأنسحاب الأمريكي من العراق ، الموقع على شبكة الأنترنيت: www.defence-arab.com . 2011/11/30.

2- الأتفاق الصحي في دول العالم المتقدمة، محاضرة علمية ، المؤتمر الصحي الثالث، عمان-الأردن، عام 2007

3- أموال صندق التنمية العراق دون حصانة امريكية، DW، 30 أيار/ 2014، متاح على الرابط https:// p.dw.com/p/lc93a

4- باول، أدم بوياومورن، فشل الحكومة العراقية أفسح المجال لتنظيم داعش بالأزدهار، مجلة حصاد البيان ، العدد1، بغداد، 2015.

5- بحر العلوم ،إبراهيم محمد ، أزمة العراق سيادياً أول وثيقة تنافس مفهوم السيادة الوطنية (2004-2020)، ط1،العلمين للتوزيع والنشر ، بيروت، 2021.

6-بجك، باسيل يوسف وآخرون، أستراتيجية التدمير أليات الأحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2006، ص.

7- البحاثي، ضحى مجيد حسن ، الأبعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للأرهاب في العراق وأمكانية مواجهتها، رسالة ماجستير ، كلية الأداب، جامعة القادسية، 2016.

8-توفيق، سعد حقي (الخيارات الأمريكية في العراق) ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، السنة الخامسة عشرة، العدد 29 تشرين الأول 2004.

9- الجابري، ستار جبار ، الأستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعيتها، دار الصنوبر ، للطباعة ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2008.

10- جاسم، أحمد فاضل وعامر هاشم عواد (الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الآمن الوطني في مرحلة مابعد الأنسحاب العسكري)، دراسات أولية ، العدد 52، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، حزيران/ 2012.

11- جمعة، حسين وآخرون، الأستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، دار الصنوبر للطباعة ، دمشق، 2008.

12- زغير، هبة عادل مطرود ، الأثار الجيوبولتيكية للفوضى الخلاقة على الوطن العربي (العراق أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ، 2019.

13- زيني، محمد علي ، الأقتصاد العراقي – الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، سلسلة محاضرات الإمارات (103)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2006.

14- سيغلتز، جوزيف ، ليندا بيلمز ، حرب الثلاثة تريليونات دولار الكلفة الحقيقة لحرب العراق، ترجمة سامي العكليلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت 2009.

15- شعبان، عبد الحسين ، بغداد – واشنطن، أي مقايضة للأحتلال العسكري في حثيثات الأتفاقية العراقية – الأمريكية، ط1مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2011.

16- العسكري، محمد ، الناطق الرسمي بوزارة الدفاع العراقية، الموقع على شبكة الأنترنيت: https://www.nasnews.com. تأريخ الزيارة 16/3/2022، الساعة 1.45مساءً.

17- علي، محمود محمد ، الستراتيجية الأمريكية لتفتيت وتقسيم الوطن العربي ، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الأسكندرية، 2018.

18- العيساوي، ميثاق مناحي ، زيارة العبادي إلى واشنطن ومستقبل العلاقات العراقية – الأمريكية، 30/3/2017، شبكة النبأ المعلوماتية ، متاح على الرابط: m.annabaa.org/Arabic/authorsarticle/10428

19- عبد الرزاق، طيب عثمان ، أنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، الأشكالية، والمتطلبات ، مجلة دراسات أقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد، 3، لسنة 2008.

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

20- عبد الفتاح، فكرت نامق ، كرار أنور ناصر، العلاقات العراقية – الأمريكية ، وتحديات الأرهاب ، جريدة الصباح الجديدة ، 2015.

21- العيثاوي، وسام حسين ، التحديث والأستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الأستراتيجية والسياسية والأقتصادية ، المانيا، ط1، 2018.

22- العقابي، علي عودة ، (أثر الأنسحاب الأمريكي من العراق على الخليج العربي)، مجلة دراسات دولية، العدد52، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد، 2012.

23- القيسي، محمد وائل ، مكانة العراق في الأستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج ، ط1، مركز الجزيرة للدراسات ، الدرار العربية للعلوم ، بيروت ، 2013.

24- كليوي، لطيف كامل ، عبد الله أياد عبد الرضا، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية عام 2003، مجلة أوروك للعلوم الأنسانية، المجلد الثاني عشر ، العدد الثاني، جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الأنسانية، 2019.

25- ليبسون، أيلين ، مستقبل العلاقات الأمريكية العراقية، مركز هنري ل، سيمسون، العصمة وشنطن، 2010.

26- المالكي، كرار حسن علي ، الأستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد عام 2008، دارسة مقارنة بين إدارتي أوباما وترامب، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية.

27- المشعلاوي، فالح عبد فرهود ، جيوبولتيك المشروع الأمريكي بعد عام 2003، رسالة ماجستير، جامعة المثنى، 2021.

28- المعموري، علي عبد الهادي ، سياسة الآمن الوطني في العراق، ط1، الدار العربية للعوم والنشر ، بيروت، 2016.

29- المعيني، خالد ، أستراتيجية الهروب من العراق، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع الجزيرة نت، الأحد بتأريخ 12/4/2009، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres.تأريخ الزيارة 5/3/2022، الساعة 2.00مساءً.

30- نايتس، مايكل ، الموعد النهائي للأنسحاب من العراق : تغيير ملحوظ في مهمة الولايات المتحدة ، معهد واشنطن، 26حزيران/ 2009، متاح على الرابط: https://www.washing

31- وهاب، بلال وآخرون، إعادة أعمار العراق : الدور الأمريكي – خليجي ، معهد واشنطن، 8/7/2018، متاح على الرابط التالي: https://www.washing toninstitute.Org/ar/policy

32- ياسين، ضاري رشيد ، مستقبل الوجود الأمريكي في العراق ، من كتاب أحتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي 32، بيروت، ط1، أيار 2004.

33-ياسين، عمار ، مستقبل العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، من عام 1991-2003، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد4،بيروت،2014.

34- مجموعة من الباحثين ، الأستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة العربية، مركز العراق للدراسات ، دار الطباعة ، دمشق ، 2008،

35-شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت على الرابط: https://m.arabi2/.com.تأريخ الزيارة 2/3/2022، الساعة 4.21مساءً.

36- toninstitute.org/ar/Policy-analysis/view/Iraq-withdrawal- deadline- subtle – shift –in – u.smissim

The geopolitical dimensions of the Iraq-US Strategic Framework Agreement

Wasfi Habib Al-Baldawi

. Muthanna Mishaan Al Mazrouei

Al-Mustansiriya University / College of Education

Abstract

Iraq is going through many problems after the invasion of Iraq in 2003, as the occupation forces destroyed the infrastructure of many

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579

institutions and preserved the section that benefits from it and has an impact on the international level, such as the Iraqi Oil Ministry and all its associated institutions, and it was one of the most important institutions that destroyed the security institution with all its devices and its joints, and this led to the complete collapse of the state, and it became unable to perform all its functions, and because the Iraqi people are a living people, they entered into fierce resistance with the occupation forces, and this resistance, which took two forms of resistance, a political and armed resistance, resulted in great pressures on the forces In 2008, this pressure resulted in the organization of an agreement between the occupation forces and the Iraqi government that was formed under the occupation. This agreement was called the "Strategic Framework Agreement" and it entered into force in the same year. - With the American occupation forces, and this agreement is supposed to contribute to increasing political, economic and security support for Iraq, not interfering in its internal affairs and contributing to building the democratic system in Iraq, and among uh The agreement stipulates the withdrawal of the US occupation forces from Iraq, especially since Iraq no longer needs the help of the occupation forces in maintaining security, political stability and democratic transition represented by the peaceful transfer of power.

DOI:10.52113/uj05/023-16/565-579